الاحد - 30 يناير 2011 - العدد 15069
Sunday -30 January 2011 - Issue 15069

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

إعلان صنعاء حول الشراكة اليمنية في إدارة المياه

لقد استمعت الحكومة باهتمام في هذا المؤتمر لمناقشات واقتراحات حلول لمشاكل المياه التي تهدد بلدنا الحبيب. وقد أقر المؤتمر أننا اليوم في أزمة، وهناك حاجة ملحة لتوحيد الجهود للتعامل مع هذه الأزمة. وعليه تلتزم الحكومة بتبني وتطبيق أربعة مبادئ أساسية لإدارة الموارد المائية الشحيحة في اليمن, وهي كالتالي:

.العدالة: يجب أن تكون خدمات المياه متاحة للجميع.

.الكفاءة: يجب أن يستخدم الماء بأسلوب رشيد يمنع هدره، ويؤدي إلى تحقيق مستويات عالية من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

.الاستدامة: يجب أخذ احتياجات الأجيال القادمة بعين الاعتبار.

.الشراكة: الحكومة مسئولة نيابة عن الشعب في ضمان الإدارة الرشيدة لاستدامة المياه، ولكن على المجتمعات والجهات المحلية تحمل مسئولياتهم في إدارة مصادر المياه.

نقترح إعطاء الأولوية للهدفين التاليين:

أ. تحقيق الوصول إلى خدمات توصيل المياه والصرف الصحي للجميع، مع إعطاء أولوية قصوى للفقراء.

ب . المحافظة على مستوى المعيشة للمناطق الريفية، وتحسينها بمنهجية مستدامة من خلال تعظيم الاستفادة من كل قطرة ماء.

ومن ثم نقترح الإجراءات الستة الآتية:

1 - العمل معاً على المستوى المحلي:

مسئولية المجتمع عن المياه من خلال العمل مع الحكومة لإدارة المياه في اليمن.

يجب أن تقوم إدارة الموارد المائية على أساس من المشاركة الديمقراطية، وتوحيد الأهداف والمبادرات المجتمعية من خلال الشراكة مع الحكومة، ومن خلال الجمع بين كل من الإدارة من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل. وعلى الحكومة تقدير قيمة منظمات المجتمع المدني، والعمل على تعزيز القدرات المؤسسية للعمل مع تلك المنظمات.

2 - المعرفة كضرورة: يجب تقييم مصادر المياه على مستوى الحوض، وعلى المستوى المحلي بالتعاون مع جميع المعنيين.

الربط بين الأعراف التقليدية وقانون المياه

يجب تنظيم إدارة المياه من خلال الجمع بين الأعراف التقليدية وقانون المياه من خلال الشراكة بين المجتمعات المحلية – الهيئة العامة للموارد المائية – المجالس المحلية والمؤسسات والمنظمات الأخرى.

التدخل على أعلى المستويات لوقف حفر الآبار غير القانونية

في حالة عدم قدرة الحكومة المحلية على وقف حفر الآبار غير القانونية؛ فإنه يتوجب الاستعانة بالمجالس المحلية, وقوات الأمن, والحكومة المركزية، وحتى رئيس الجمهورية في هذا الأمر. وكذلك يجب العمل على إنشاء مؤسسة وطنية لحفر الآبار لتكون هذه الهيئة المسئولة الوحيدة عن امتلاك واستيراد الحفارات وقطع غيارها وحفر الآبار المرخص بها قانوناً باعتبار المياه ثروة سيادية.

2 - تنظيم إدارة المياه:

لجان الأحواض يجب أن تكون جهة اتخاذ القرار لإدارة المياه في إطار الحوض،

ويجب أن تشمل تلك اللجان ممثلين للمستخدمين, رجالاً ونساءً، والمنظمات والهيئات المحلية والقطاع الخاص.

يجب أن تتحمل لجنة الحوض المسئولية في تحصيص الموارد المائية بغرض استدامتها بما يتوافق مع قانون المياه.

اللامركزية: على الهيئات العامة للموارد المائية أن تفوض مسئولية إدارة الموارد المائية إلى أدنى مستوى ممكن.

تنسيق المساعدات التنموية من الجهات المختلفة من خلال برنامج دعم قطاع المياه بما يحقق أهداف الإستراتيجية الوطنية للمياه وبرنامجها الاستثماري, وتحديثاتهما.

3 - ضمان إمداد المياه للشرب والري:

إيجاد مصادر مياه للمدن والتجمعات السكانية:

يجب تطوير خيارات لكل تجمع حضري للحصول على المياه مبنية على مبدأ العدالة والاستدامة, وضمان عدم حدوث ضرر بدون تعويض، على سبيل المثال المحافظة على الخزانات الجوفية العميقة كمصدر حيوي لمياه الشرب فقط.

التخطيط الحضري وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يجب أن تأخذ في الحسبان موضوع المياه

يجب أن يشجع الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية, وتوطين المواطنين في مناطق تواجد المياه, أو عندما تكون تحلية المياه هي الخيار الاقتصادي الأفضل, كما هو الحال في بعض المناطق الساحلية.

تعظيم استخدام إمدادات المياه غير التقليدية:

مثل حصاد مياه الأمطار من الأسطح, وإنشاء حفر الصرف الامتصاصية لتغذية الخزان الجوفي، وينبغي أن تكون إلزامية عند الترخيص للبناء الحضري.

السدود والمنشآت المائية الأخرى:

يمكن أن تكون حلولاً حيوية بعد تنفيذ دراسة دقيقة وشاملة في إطار الخطط المتكاملة للحوض ومنهجيات إدارة المسآقط المائية.

4 - الحفاظ على المياه:

هناك أربع طرق للتقليل من استهلاك المياه في القطاع الزراعي، مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على دخل سكان الريف

أ. الاستثمار في أنظمة ري ذات كفاءة عالية.

ب. دعم وتعزيز أنظمة حصاد المياه، وإدارة أحواض المساقط المائية, والعمل على تغذية الخزانات الجوفية.

ج. اتباع الطرق الزراعية المتطورة.

د. الاستثمار في المعرفة والتعلم.

يجب زيادة دعم توفير المياه في قطاع الري

مع إعطاء الأولوية للفقراء والأحواض الفرعية الأكثر حرجاً، مع وضع المساعدة لتكون مبنية على النتيجة.

إدماج كفاءة الري مع الإدارة المستدامة للمياه:

التنظيم المجتمعي من أجل الإدارة المستدامة للموارد المائية يجب أن تكون شرطاً لدعم تطوير الري وإمدادات المياه.

الزراعة المطرية وإدارة المساقط المائية

بحاجة إلى دعم أكبر, يتضمن تحسين مصادر الرزق في الريف، وذلك بتبني مبدأ الدفع مقابل خدمات الأنظمة البيئية التي يمكن أن تمول بواسطة الصناديق الخضراء المتاحة, والتي تعتبر اليمن من الدول المستحقة لها.

إيجاد حوافز للاستخدام الكفء للمياه:

أ. هناك حاجة إلى:إعادة هيكلة الدعم لكي توجه لفئات المجتمع المستحقة, ولما فيه تشجيع الاستثمارات العامة المنتجة.

ب. إعادة هيكلية الحوافز والدعم لضمان كفاءة أفضل، واستخدام أمثل للمياه في القطاع الزراعي.

ج . العمل على تحسين مستويات الرزق للفقراء في مناطق الزراعة المطرية والمروية.

5 - الشراكة اليمنية لإدارة المياه:

نقترح شراكة لإدارة المياه اليمنية من خلال قيام الجهات الرسمية والشعبية المعنية بالعمل معاً على أن تكون هذه الشراكة مدعومة من الجميع على مدى بعيد، وبحيث تكون الإستراتيجية الوطنية للمياه وبرنامجها الاستثماري وتحديثهما هي المرجعية للجميع.

يجب أن تلعب التوعية المجتمعية على المستويات المحلية دوراً حيوياً

بحيث تتضمن رسائل واضحة تستهدف الفئات المستفيدة، وأن تكون قادرة على تطبيقها.

6 - الاستعداد على المدى البعيد:

تتبنى الحكومة معالجة القضايا التي تهدد مستقبل الأمة ليس في قطاع المياه فحسب، ولكن جميع القضايا المهمة، وعلى وجه الخصوص النمو السكاني والهجرة من الريف إلى الحضر والقات.

كما تتبنى الحكومة العمل على إلزام مزارعي القات باستخدام وسائل الري الحديثة والعمل على وقف حمايته والسماح باستيراده، وخاصة إلى المناطق الساحلية، وتطوير أسواق تجارية للمحاصيل الزراعية النقدية الموجهة للتصدير، والتي تتميز بانخفاض احتياجاتها المائية مثل اللوز والعسل والتين الشوكي والصبر بالشراكة مع القطاع الخاص، وتوفير الحوافز اللازمة لذلك.

الحياة المعيشية في الريف:

مع زيادة شحة المياه تتدهور وتسوء الحياة المعيشية لسكان الريف. ولذلك فإن إيجاد آليات انتقالية بهدف خلق اقتصاد بديل أقل استهلاكاً للمياه من شأنه توفير حياة أكثر رفاهية واستقراراً، مثل تنمية المناطق الساحلية.

التوصيات الفورية:

بناءً على توجيهات فخامة رئيس الجمهورية؛ نتبنى ونلتزم بالآتي:

1. تبني إعلان صنعاء حول الشراكة اليمنية للمياه.

2. إنشاء لجنة عليا لمتابعة تنفيذ إعلان صنعاء برئاسة دولة الأخ رئيس الوزراء, وعضوية من يراه من الخبراء والمختصين في هذا المجال على المستويين المركزي والمحلي، على أن تجتمع اللجنة بشكل دوري لتقييم مدى التقدم في التنفيذ.

3. إصدار التوجيهات إلى محافظي المحافظات, ورؤساء لجان الأحواض المائية، والمجالس المحلية، وجهات الضبط المعنية بتطبيق القوانين والرفع بما تم تنفيذه.

4. إنشاء جوائز الدولة للاستخدام والإدارة الرشيدة للموارد المائية, يمنحها فخامة الأخ رئيس الجمهورية سنوياً للمجتمعات المحلية والمزارعين والمؤسسات البحثية والأفراد الذين حققوا نجاحات، أو توصلوا إلى أفكار مبتكرة في مجال تحسين الإدارة المستدامة للموارد المائية.

5. عقد مؤتمر وطني لإدارة الموارد المائية وتنميتها كل عامين لمتابعة التقدم في تنفيذ الشراكة في إدارة المياه.

مؤتمر المياه يصدر إعلان صنعاء حول الشراكة في المياه كميثاق التزام أدبي وأخلاقي

أقر المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن في اختتام أعماله الأحد الموافق 16 يناير 2010 في صنعاء عددا من الإجراءات والتوصيات التي من شأنها تدرأك خطر استنزاف المياه وتعمل على ترشيد الاستهلاك والاستدامة لهذا المورد الحيوي الهام .

وحظي المؤتمر الذي نظمه مركز سبأ للدراسات الإستراتجية بالتعاون مع وزارتي الزراعة والري والمياه والبيئة, والصندوق الاجتماعي للتنمية, وبالاشتراك التعاون الألماني للتنمية "GIZ", ومكتب البنك الدولي, بالرعاية الشرفية لفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح, رئيس الجمهورية وبدعم الحكومة التي بادرت إلى تبني إعلان صنعاء حول الشراكة المائية كدليل عمل للجهات المعنية الرسمية وللهيئات الشعبية والمجتمعية من أجل التعاطي مع مخاطر استنزاف الموارد المائية ووضع البدائل من أجل تنميتها وإدارتها واستدامتها كحق لكل الأجيال اليمنية و كان رئيس مجلس الوزراء, الدكتور علي محمد مجور في كلمة افتتاح أعمال المؤتمر عبر عن تطلعه في أن يناقش المؤتمر أبرز الإشكالات التي نواجهها في هذا القطاع، برؤية ناضجة ومسئولية عالية، وفقاً لمبادئ وأهداف ثلاثة, متمثلة في، الوصول العادل للمياه، والفعالية الاقتصادية، واستدامة الموارد المائية من أجل مستقبل أبنائنا والأجيال القادمة.

ودعا إلى التركيز على الأولويات الأساسية التي تحد من مشكلة المياه, ونفقاتها التشغيلية المتوقعة، وهي كما أوردها رئيس الحكومة : أولاً: تأكيد العمل الجماعي على المستوى المحلي، حيث يتعين على سكان الريف العمل سوياً بدعم من الحكومة على الحفاظ على الموارد المائية واستدامتها".

وثانياً: تحديد الآليات الكفيلة بتعزيز الإدارة الجيدة، والتخطيط الدقيق والصائب على مستوى أحواض المياه, باعتبارها سياسة لا حياد عنها في عمل الحكومة، على أن يؤخذ في الاعتبار توزيع المياه بصورة عادلة بين كل المواطنين, وكذلك وقف عمليات الحفر والضخ الجائر بما في ذلك الحيلولة دون السماح للبعض بحق امتلاك حفارات خاصة يستنزفون بها المياه الجوفية, ويستأثرون بواسطتها بثروة سيادية حيوية تشكل أهم مصادر الأمن القومي اليمني.

وثالثاً: إتباع آليات حديثة ومتطورة ورشيدة.. لتوزيع المياه بين الريف والحضر، وكذا نمط استخداماتها لأغراض الشرب والتنمية, ورابعاً: اعتبار الحفاظ على مواردنا المائية مسألة ينبغي أن تتربع على صدارة إستراتيجية الأمن القومي اليمني, وهي مهمة واجبة على الجميع.

وأكد رئيس الحكومة أن هذه الأولويات العملية سوف تزيد من فرصنا وقدرتنا على تحقيق استدامة الموارد المائية, ونحافظ في نفس الوقت على مستوى الدخل الريفي وضمان توفير المياه الكافية لتلبية احتياجات مدننا المتنامية.

وأشار مجور في كلمته إلى : أن اليمن من أكثرها الدول معاناة في شح وتناقص هذا المورد الإستراتيجي، وأن الحكومة تدارست هذا الأمر من كافة الجوانب في ظل المؤشرات المستقبلية لهذا القطاع الهام, وقررت سرعة تنظيم مؤتمر وطني للمياه خاص بالحفاظ على مواردنا المائية, وحسن إدارتها, يدعى إليه شركاؤنا الدوليين للوقوف على الوضع الحالي, وتحديد الحلول العملية والمؤسسية وتحقيق المشاركة الجماعية في ترجمتها على ارض الواقع.

ودعا رئيس مجلس الوزراء المشاركين في هذا المؤتمر الوطني بمختلف مستوياتهم إلى التفاعل الخلاق والمشاركة الإيجابية في مداولاته, بما يضمن نجاح هذا المؤتمر، مؤكداً أن الحكومة ستقدم كافة أوجه الدعم لتنفيذ مخرجاته من توصيات ومقترحات وسياسات وإجراءات.

من جهته أكد وزير المياه والبيئة, المهندس عبد الرحمن فضل الإرياني أن اليمنيين قديما ، استطاعوا أن يقيموا حضارة عظيمة في منطقة شديدة الجفاف وشحيحة المياه من خلال تطوير نظام إدارة المياه، مكنهم من زراعة ا آلاف الهكتارات في صحاري مأرب والجوف وحضرموت إلا أن اليمن في الوقت الحاضر تعاني من خطر يهدد بقاءها بسبب قصر النظر في استخدام التكنولوجيا الحديثة المستوردة خلال الـ 40 عاماً المنصرمة المتمثلة في الحفارات الدورانية, والآبار الأنبوبية, والمضخات الحديثة في الاستنزاف السريع لمخزوننا المائي الذي تكون في باطن الأرض عبر آلاف السنين.

وحذر وزير المياه والبيئة من نضوب المخزون المائي، إن لم يتم التصدي لذلك سريعاً, موضحاً أن 100 ألف بئر ضخت العام الماضي ما يزيد مرتين عن إعادة تغذيته الأمطار للمخزون المائي .

مؤكدا أن مستويات مياهنا الجوفية تهبط بمقدار يصل إلى ستة أمتار كل عام في الأحواض الحرجة والتي يتوقع نضوبها تماماً في السنوات القليلة القادمة. مؤكداً أن هذه المشكلة تؤثر على السكان كثيراً، وأن الحصول على مياه الشرب صبح يشكل صعوبة كبيرة في كثير من المناطق الريفية.

ومن جانبه أكد رئيس مجلس إدارة مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية, الدكتور حسين بن عبدالله العمري، أن إسهام المركز في عقد هذا المؤتمر الوطني هو استمرار لجهوده المتواصلة في طرق قضايا اليمن الهامة, مثل الطاقة والعمالة والأمن البحري .

وقال العمري أن قضية المياه من أهم قضايا الأمن القومي, كون هذا المفهوم لم يعد مقتصراً على الذود عن حياض الوطن, بل أيضاً تأمين وضمان حاجات أبنائه من الغذاء والماء ، مشيرا إلى أن اليمن صنفت مؤخراً كأحد أربع دول هي الأشد فقراً في الموارد المائية, حيث لا يتجاوز نصيب الفرد من المياه 120 متراً مكعباً في السنة, أي ما يعادل 2٪ من المتوسط العالمي الذي يبلغ 7500 متر مكعب في السنة. فيما تعاني من استنزاف للمخزون الجوفي يصل إلى 900 مليون متر مكعب, ما يمثل 36ر0٪ هي مقدار الحجز المائي السنوي, فيما يبلغ معدل الاستنزاف من حوض صنعاء وحده 200٪ من نسبة التغذية السنوية, وأن معدل الهبوط في مستوى سطح المياه الجوفية يتزايد باستمرار.

وخرج المؤتمرون بتوصيات على شكل إعلان أطلق عليه : " إعلان صنعاء حول الشراكة في المياه " ما يجعله بمثابة إطار مبادي أدبية وأخلاقية عامة تلتزم به جميع الأطراف المعنية الرسمية والشعبية ترمي إلى تحقيق العدالة، والكفاءة، والاستدامة والشراكة كمحددات توضع في الاعتبار عند رسم السياسيات واستخدام هذا المورد الحيوي .

إهدار كل فرد لقطرة ماء
تساوي 23 مليون قطرة

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources